

المجلس التشريعي يفتتح المرحلة الأولى من إعادة إعمار مبناه



أفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

majedplc@hotmail.com

هل يفعلها ترامب؟

بات واضحاً أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "دونالد ترامب" مولع بالسلطة والحكم حد الشغف أو إن شئت فقل لدرجة الجنون، لذا لا أعتقد أنه سيرتك السلطة بسهولة ولن يسمح لمنطق أو مبدأ التداول السلمي للسلطة أن يسود، وذلك على خلاف ما عاشت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وما تعود عليه الناخب الأمريكي عبر عقود من الزمن سوقت خلالها أمريكا نفسها زوراً على أنها واحة الديمقراطية. لقد ظهر تشبث "ترامب" بالحكم منذ اللحظات الأولى لظهور نتائج الانتخابات الأمريكية وبعد دقائق معدودة من إعلان "جو بايدن" رئيساً، حيث أعلن "ترامب" أنه لا يثق بالإجراءات الانتخابية في بعض الولايات وأنه لا يصدق تلك النتائج بل ويظن بها وتبعه في ذلك جمع غفير من مناصريه في الحزب الجمهوري، ثم تتالت خطوات "ترامب" وفريقه القانوني نحو مجابهة ومقاومة نتائج الانتخابات والظعن فيها عبر اللجوء للقضاء.

وفي هذا الإطار جاء غضب "رودي جولياني" وهو عمدة نيويورك السابق ومحامي الرئيس المنتهية ولايته "ترامب" حيث ندد بنتائج الانتخابات الرئاسية وأعرب عن عزمه الطعن بها ورفع شكوى قضائية تصل للمحكمة العليا وهي السلطة القضائية صاحبة كلمة الفصل في القضايا والطعون الانتخابية.

حالياً نستطيع القول إن القضاء الأمريكي قد خيب ظنون "ترامب" لذا ليس مستبعداً لجوء الأخير لحيلة أخرى للبقاء في سدة الحكم، وهنا يأتي الخيار الثاني له بعد المعركة القضائية التي خسرها وهي إشعال فتيل حرب عارمة بالمنطقة الأمر الذي سيسمح له بالتذرع بوجود تهديد قومي على الدولة الأمريكية وبالتالي فإن إعلان الحرب أو اندلاعها عملياً يمنحه أي "ترامب" أحقية دستورية لإعلان الأحكام العرفية وبالتالي تمديد فترة رئاسته لأمريكا لمدة سنتين قادمتين؛ أو على الأقل فإنه سينجح بإحداث ركبة عارمة وغير مسبوقه للإدارة الأمريكية القادمة بقيادة "جو بايدن" التي ستجد نفسها تحت الضغط الشعبي والدولي وبالتالي ستضعف قدرتها على التأثير أو تنفيذ الوعود الانتخابية وستجد نفسها تعمل وفق قاعدة إطفاء الحرائق التي أشعلها "ترامب" قبيل رحيله بهدف تنغيض الحياة السياسية أمام الحزب الديمقراطي بشكل عام و"بايدن" تحديداً.

إيران هدفاً

وأمام هذا السيناريو المرعب للمنطقة فإن الحرب ممكن تكون على الأبواب وأن طبولها قد قرعت فعلاً؛ وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستكون الهدف الأقرب ل"ترامب" وذلك لسببين إثنين: الأول: شخصية "ترامب" المتمردة والمتجاوزة لكل الخطوط السياسية الحمراء، وغروره بجيش بلاده الذي هو بمثابة أكبر وأقوى الجيوش بالعالم وأكثرها تسليحاً وتزوداً بالتكنولوجيا العسكرية المتطورة، والثاني: هو ارتفاع درجات التوتر بين أمريكا وإيران وخاصة في مياه الخليج العربي إلى أعلى وأقصى وأخطر الدرجات. ومن دلائل ذلك التدابير الأمريكية المتخذة حتى الآن ومنها: نشر قاذفات (B-52) وهي بلاية المدى، وكذلك مقاتلات (F-15) في عدد من القواعد الأمريكية بالخليج وخاصة قاعدة العديدي في قطر، وكذلك إرسال حاملات الطائرات العملاقة (USS) إبراهام لينكون، إلى مياه الخليج العربي؛ وهي تعد من أضخم السفن الحربية في العالم، وتحمل ما يصل لقرابة (40) طائرة هجومية وتعمل بالطاقة النووية.

أما بالنسبة للردود الإيرانية المتوقعة حالة اندلاع حرب مع أمريكا فإنني أعتقد أن قيادة الجمهورية الإيرانية لن تكن سعيدة بهذا السيناريو غير أنها لن تكون أيضاً مكتوفة الأيدي وسترد باستخدام جزء ليس قليل من قوتها الصاروخية تجاه القواعد الأمريكية في الأراضي الخليجية والبالغ عددها (8) قواعد بمقدورها استيعاب قرابة (50) ألف جندي أمريكي، بالإضافة لمراكز الدعم والامداد اللوجستي المتمثلة بمطارات وموانئ بعض الدول الخليجية، وكذلك القواعد الأمريكية في العراق البالغ عددها (12) قاعدة عسكرية يخدم فيها قرابة (6000) عسكري أمريكي بصفة مدربين ومستشارين؛ هي الأخرى لن تسلم بطبيعة الحال من الصواريخ الإيرانية وستكون في مرمى نيران الجمهورية الإسلامية أيضاً.

غير أنني أستبعد أن يكون هذا السيناريو حال وقوعه بمثابة حرب استئصال للنظام الحاكم في طهران، بل حرب استنزاف وجولة عسكرية وظيفية بالنسبة لأمريكا "ترامب" هدفها إطالة أمده في الحكم أو -كما أسلفنا- إحداث ركبة نوعية كبيرة لإدارة "جو بايدن" الذي يبدو أكثر ذكاءً وربما يفاجئ جميع الأطراف بخيارات لم تكن متوقعة من شأنها تهدئة الساحة وتبريد الأجواء واحتواء الأزمة بطرق وأساليب دبلوماسية ناعمة لا تخلو من امتيازات سياسية ومالية.



داعياً الكل الفلسطيني للعمل من أجل الوصول للحظة إجراء الانتخابات وإعادة اللحمة الوطنية الفلسطينية.

جهود تشريعية مقدرة

من جهته تقدم رئيس متابعة العمل الحكومي د. محمد عوض بالتهنئة للمجلس التشريعي وأعضائه بمناسبة افتتاح المرحلة الأولى من إعادة إعمار مبنى المجلس التشريعي، مقدراً ما يبذله المجلس ونوابه من جهود تشريعية تهدف لخدمة أبناء شعبنا.

وقال عوض: "المجلس التشريعي بيت الشعب الفلسطيني ونوابه يعملون حتى ينعم أبناء شعبنا بالأمن والكرامة والحرية"، مؤكداً تكامل الأدوار بين المجلس التشريعي والجهات الحكومية من أجل مجتمع قوي وأمن.

وأشار د. عوض إلى أن إعادة إعمار هذا المبنى يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وأنه شعب لا ينكسر، مؤكداً أن المنظومة الحكومية ستواصل العمل والبناء لكل ما يهدمه الاحتلال وستراكم الإنجازات حتى نصل للنصر، لافتاً إلى أن الاحتلال ينال من المباني لكنه لن ينال من الإرادة الوطنية وعزيمة الرجال.

هذا وشمل حفل الافتتاح إزاحة الستار وقص الشريط وجولة لرئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر، ورئيس لجنة متابعة العمل الحكومي د. محمد عوض، والنواب والضيوف في جنبات المبنى.

افتتح المجلس التشريعي المرحلة الأولى من إعادة إعمار مبنى المجلس، والذي تم تدميره من قبل طائرات الاحتلال في الأول من كانون الثاني - يناير من العام 2009م.

وحضر حفل الافتتاح رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر وعدد من نواب المجلس، ورئيس لجنة متابعة العمل الحكومي د. محمد عوض، وأمين عام المجلس التشريعي ثروت البيك، وأمين عام مجلس الوزراء المهندس سهيل مدوخ، ولفيف من المسؤولين الحكوميين ووكلاء الوزارات.

إرادة صلبة

وقال د. بحر في كلمة له: "إن المجلس التشريعي من خلال إعادة افتتاح المرحلة الأولى يرسل عدة رسائل من بينها أن الشعب الفلسطيني عصي على الكسر ويتمتع بإرادة صلبة، وسيفقى شامخاً رغم استهداف الاحتلال للحجر والبشر في فلسطين".

وأكد بحر: على أن المجلس التشريعي مستمر في عمله التشريعي والرقابي والنيابي والدور الوطني والدبلوماسي خدمة للمجتمع الفلسطيني الذي انتخب نوابه وحملهم الأمانة، مشدداً على أن التشريعي مع المصالحة الفلسطينية الوطنية ويدعمها بكل قوة وهو أيضاً مع إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني التي من شأنها أن تضمن تجديد الشرعيات للمؤسسات الوطنية والنظام السياسي كافة،



جانب من حفل افتتاح التشريعي للمبنى



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

■ تصميم وإخراج
حسام أحمد ابو دقة

■ تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

التشريعي يقر قوانين مكافحة كورونا والكاتب بالعدل وتركيب كاميرات المراقبة بالقراءة الثانية



التفاصيل «« 05

لجنة التربية تستمع لشكوى
بعض المأذونين الشرعيين
وتلتقي وكيل وزارة العمل

03

النائبان "خريشة والزعارير"
يشيدان بمناورة الركن
الشديد

04

لجنة الداخلية تطلع
على اجراءات كلية الرباط
لاختبار الشرطيات

04

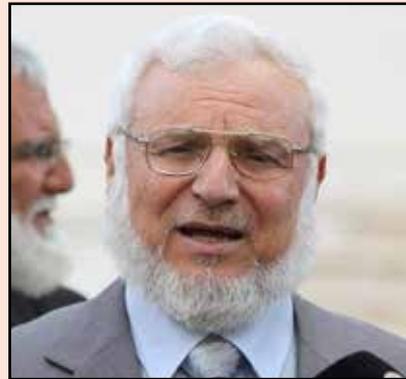
النائبان الشرافي والمصري
يستقبلان مدير عام التشغيل
بوزارة العمل ويبحثان هموم
العمال والخريجين

05

د. دويك: لم يصدر عن السلطة مبشرات ولا إشارات إيجابية حتى يشعر الشعب بجدية المصالحة

وأضاف د. دويك "إن الإجراءات التي أحدثت عنها يجب أن يشعر بها المواطن، ولا نريد العودة لموضوع التقدم والتراجع في المصالحة من خلال انسحاب السلطة من المصالحة في اللحظات الحاسمة والأخيرة".

وشدد على ضرورة أن تدعم السلطة نيتها نحو إتمام المصالحة -إذا كانت صادقة- بأفعال على أرض الواقع وأن تبدأ الخطوة الأولى على طريق المصالحة لتكون كمبشرات لها، من خلال خارطة طريق يرتاح لها الشعب الفلسطيني الذي يتوق للمصالحة.



أكد رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك؛ على ضرورة أن يكون هناك خطوات عملية، تعطي إشارات إيجابية بجدية السلطة برام الله في المضي قدماً في المصالحة وصولاً لإنجازها بشكل فعلي على أرض الواقع؛ الأمر الذي لم يحدث حتى اللحظة.

وقال د. دويك في تصريحات خاصة لصحيفة البرلمان: "إن استراتيجية السلطة برام الله قائمة على المماطلة ولم تتخذ أي إجراءات تعطي إشارات إيجابية على مبادرة حماس، فكل ما نراه ليس أكثر من ارهاصات ولم نرى خطوات عملية".

النائب زيدان يستنكر اقتحام الاحتلال لمستشفى بطولكرم

اعتداءات من هذا النوع. وطالب زيدان؛ المؤسسات الدولية والحقوقية بضرورة استنكار هذه الغطرسة والاعتداءات الممنهجة وإدانتها والضغط على سلطات الاحتلال للإقلاع عن هذه الانتهاكات والالتزام بالقوانين التي تحمي الشعب والمؤسسات والطواقم الطبية والمرضى في المناطق المحتلة. كما طالب السلطة الفلسطينية بالتوجه للمحاكم الدولية لإدانة الاحتلال وممارساته العنصرية التي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب بحق الأمنيين من أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس المحتلتين.

مؤخراً على مستشفى ثابت ثابت الحكومي في مدينة طولكرم؛ وقيام قوة كبيرة من السيارات العسكرية وعشرات الجنود المدججين بمحاصرة المستشفى وتفجير القنابل الصوتية في محيطه ومدخله. وأدان النائب زيدان في تصريح له، هذه الهجمة على الأمنيين من طواقم طبية ومرضى ومنهم المصابون بـ(كورونا)، وتأثير هذا الترويع الهجمي على حالتهم النفسية ومناعتهم الصحية. وأكد على أن هذه المداهمة لم تكن أكثر من استعراض عيثي للقوة على الأمنيين وتكريس متكرر لانتهاك حرمة المؤسسات الطبية المحمية بالاتفاقيات الدولية ضد أي



استنكر النائب في المجلس التشريعي عن محافظة طولكرم عبد الرحمن زيدان؛ الاعتداء الغاشم الذي شنته قوات الاحتلال

هنا الأب مانويل مسلم بأعياد الميلاد

د. بحر يهاتف نائب كويتي مشيداً بجهوده ويهنئ رئيس لجنة فلسطين بمجلس النواب الأردني



الأب مانويل مسلم



النائب الأردني محمد الظهراوي



النائب الكويتي عبد العزيز ماروق الصقبي



رئيس المجلس التشريعي بالإتابة د. أحمد بحر

توحيد الجهود للدفاع عن قضية فلسطين المركزي، وحماية الأرض والمقدسات، منوهاً أنهم جزء أصيل من مكونات الشعب الفلسطيني، محملاً سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة على جرائمها ضد المسيحيين ومقدساتهم.

ويهنئ القيادي فخر عدنان بوفاة والده

إلى ذلك هاتف بحر: الأسير المحرر خضر عدنان القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، معزياً إياه بوفاة والده الحاج عدنان موسى عن عمر ناهز "82 عاماً"، بعد تدهور حالته الصحية، نتيجة إصابته بفيروس كورونا المستجد، مقدماً التعازي لذوي الفقيد، مشيداً بدوره ومواقفه البارزة بالدفاع عن الأسرى ونصرة حقوقهم المشروعة، سائلاً الله عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته.

التطبيع مع الاحتلال، والعمل على إفشال المشاريع والمخططات التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية.

وشدد على ضرورة العمل على جميع المستويات لمقاومة التحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، مؤكداً على أهمية المملكة الأردنية على الصعيد الإقليمي والدولي، ومثماً دور الأردن ملكاً وبرلماناً وحكومة وشعباً في دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

ويهنئ الأب مسلم بحلول أعياد الميلاد

كما هنا بحر، الأب مانويل مسلم بحلول أعياد الميلاد المجيد، مؤكداً خلال اتصال هاتفي أجراه مع الأب مسلم، على متانة العلاقة التاريخية بين أبناء شعبنا الفلسطيني المسيحيين والمسلمين وأنهم أصحاب القضية، مشدداً على أهمية

بباركون مقترح تعديل قانون مقاطعة الاحتلال، مؤكداً أن الكويت ستبقى دوماً وفية لفلسطين وقضيتها وشعبها، وأن عدم التطبيع مع الاحتلال هو موقف مبدئي لدى كل مواطن كويتي.

ويهنئ رئيس لجنة فلسطين بمجلس النواب الأردني إلى ذلك هنا بحر: النائب محمد الظهراوي بتوليته رئاسة لجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني، مستذكراً المواقف الأصيلة المشهودة للنائب الراحل يحيى السعود -رحمه الله- في نصرة القضية الفلسطينية.

وأكد على مواصلة التعاون المشترك لتنسيق الجهود والمواقف البرلمانية بين المجلس التشريعي الفلسطيني ولجنة فلسطين في مجلس النواب الأردني، لدعم وإسناد الحقوق الفلسطينية ومواجهة

هاتف رئيس المجلس التشريعي بالإتابة د. أحمد بحر، النائب الكويتي عبد العزيز طارق الصقبي، الذي قدم مقترحا للبرلمان الكويتي؛ يقضي بتعديل قانون مقاطعة الاحتلال الموحد بدولة الكويت ليشمل المقاطعة السياسية والسياحية والإلكترونية.

وأشاد بحر؛ بمواقف الكويت أميراً وبرلماناً وحكومة وشعباً الراضة للتطبيع مع الاحتلال، معتبراً مقترح القانون -والذي يضم أيضاً اعتماد مقرر دراسي بعنوان "الصراع العربي مع الاحتلال" كمقرر الزامي للطلبة-، معتبراً المقترح تقدماً في مواجهة وعزل الاحتلال.

من جهته؛ شكر عضو مجلس الأمة الكويتي النائب الصقبي؛ بحر على اتصاله، مؤكداً أن الكثير من نواب الشعب الكويتي

وفد برلماني يتفقد المصانع المدمرة

الزهار: استهداف الاحتلال مصانع ومراكز مدنية جرائم صهيونية منظمة

الله مما فتح شهية العدو الصهيوني على ارتكاب المزيد الجرائم بحق شعبنا الفلسطيني.

وحمل الزهار: الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذا العدوان بحق المدنيين والمراكز الصحية والتعليمية والاقتصادية باعتبار الجرائم ضرباً بعرض الحائط لكل القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان، داعياً المنظمات الأممية والمؤسسات الدولية للقيام بواجباتها وحماية غزة والشعب الفلسطيني.

الجدير ذكره أن الجولة شارك فيها عدد من النواب وشملت عدة مصانع ومنشآت تجارية تم استهدافها مؤخراً وكان أصحاب تلك المصانع في استقبال الوفد البرلماني.



في إطار استمرار الدعم والانحياز الأمريكي والصمت الدولي والتطبيع المخزي والمذل لبعض الأنظمة العربية والتنسيق الأمني من قبل السلطة في رام

عام "2008م" على قطاع غزة والذي استهدف معظم المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية والشرطية في القطاع. وأوضح أن العدوان الصهيوني يأتي

أكد رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية النائب محمود الزهار؛ أن العدوان الصهيوني الأخير الذي استهدف الاحتلال فيه مصانع مدنية ومسجد ومستشفى ومركز لذوي الاحتياجات الخاصة يعد شاهداً على أبشع أنواع الجرائم التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني وهو بمثابة جرائم صهيونية منظمة يتحمل الاحتلال تداعياتها كافة.

جاءت تصريحات الزهار؛ خلال جولة نظمها وفد من نواب الكتلة للمناطق التي تعرضت للعدوان الذي شنه الاحتلال مؤخراً على قطاع غزة.

وقال الزهار: "الاحتلال الصهيوني يواصل عدوانه على شعبنا الفلسطيني ويكرس آلة حربيه للقتل والدمار أمام مرأى ومسمع العالم كله، في ظل استمرار الحصار الصهيوني الظالم على قطاع غزة منذ "14" سنة، وفي ظل لال ذكرى عدوان



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

الركن الشديد.. والقرار المقاوم الأكيـد

لا ريب أن المناورات الواسعة التي نظمتها قوى وفصائل وتشكيلات المقاومة الفلسطينية المختلفة تحت عنوان "الركن الشديد" الأسبوع الماضي، تشكل نقلة نوعية فارقة في مسار المقاومة الفلسطينية وتشكيلاتها العسكرية، وإيداناً بولوج مرحلة جديدة من العمل المقاوم المشترك في إطار وحدة الحال والقرار الذي تجسده غرفة العمليات المشتركة لقوى المقاومة الفلسطينية.

فللمرة الأولى في تاريخ العمل الفلسطيني المقاوم تنطلق مناورات عسكرية واسعة تضم مختلف القوى والتشكيلات العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية، مع ما يعنيه ذلك من وحدة ميدانية رائعة وتأيير سليم للجهد المقاوم في سياق إدارة الصراع مع العدو الصهيوني.

إن هذه المناورات التي تحمل اسم "الركن الشديد" الذي استوحى من الآية رقم 80 في سورة هود "لو أن لي بكم قوة أو آوى إلى ركن شديد"، تؤشر إلى إيواء والتجاء قوى وتشكيلات المقاومة الفلسطينية المختلفة إلى "الركن الشديد" الذي ورد ذكره في القرآن الكريم، وهو "الله" تعالى، والاعتصام بحبله المتين لتحقيق النصر والغلبة على الاحتلال الصهيوني بإذن الله.

إن هذه المناورات الرائعة التي اكتسبت صبغة دينية ومسحة إيمانية قرآنية ووحدة وطنية؛ تشكل أرضية العمل وقاعدة الانطلاق الأساسية لمشروع التحرر الوطني الفلسطيني الذي يشكل العمل العسكري المقاوم أحد أهم وأبرز تجلياته الكبرى، وما دامت قوى وتشكيلات المقاومة العسكرية تستند إلى "الركن الشديد"، وتولد بالقوة والعدد والوعون الإلهي، فإن الله سيبارك في جهدها وعملها المقاوم، وييسر لها سبل السداد والتوفيق بإذنه تعالى.

وبقدر الأهمية الذاتية والمبنى الموضوعي لهذه المناورات، فإنها تحمل بالقدر نفسه رسائل غاية في الأهمية والخطورة للاحتلال الصهيوني، والمحيط الإقليمي والدولي، والداخل الفلسطيني، في ظل المرحلة الدقيقة والحساسة التي يعيشها شعبنا الصامد، ومخططات التصفية والاستهداف التي تحاول النيل من وجودنا وعدالة قضيتنا.

الرسالة الأولى موجّهة للعدو الصهيوني الذي يمارس الصلف والعربة ويطلق أسنة التهديد والوعيد ضد غزة ومقاومتها الباسلة، فقد أوصلت المقاومة عبر هذه المناورات رسالتها إلى الاحتلال ومؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية والاستخبارية، وأنبأته عن مدى استعدادها وجهوزيتها للدفاع عن شعبها والرد على أي مغامرة أو حماقة صهيونية بحق شعبنا ومقاومتنا خلال الأيام أو المرحلة القادمة، وأكدت له عن فداحة الثمن الذي سيدفعه حال تجاوز الخطوط الحمراء وشن أي عدوان مستقبلاً.

أما الرسالة الإقليمية والدولية لمناورات "الركن الشديد" فهي مزدوجة الوجهة، بحيث تتجه الرسالة الأولى إلى المحيط العربي وبعض دول الإقليم التي تهول بشكل خطير باتجاه التطبيع والتحالف الاستراتيجي مع الاحتلال، مؤكدة أن حمى وسعار التطبيع لن تفت في عضد شعبنا ومقاومته، ولن تفلح في ثنيه عن شدة تمسكه بحقوقه وثوابته الوطنية، فيما تتجه الرسالة الأخرى إلى الإدارة الأمريكية التي تنسج وتحيك خيوط التآمر ومخططات التصفية ضد شعبنا وقضيتنا لتؤكد أن هذه المؤامرات والمخططات، وعلى رأسها "صفقة القرن"، لن تحصد سوى الفشل التام، وأن قوى المقاومة الفلسطينية قادرة بوحدها الميدانية على التصدي لكل المؤامرات والمخططات الأمريكية وتجزير وتعزيز التمسك بحقوقنا وثوابتنا الوطنية مهما بلغت التحديات والتضحيات.

ولا ريب أن رسالة مناورات "الركن الشديد" إلى الداخل الفلسطيني تبدو شديدة الأهمية، فهي تؤكد لشعبنا الفلسطيني وشرائحه المختلفة وفصائله الوطنية والإسلامية على أولوية الوحدة الوطنية كاستراتيجية ثابتة لا تقبل النقض أو التاجيل، وتبرهن على وحدة الفعل والحال والقرار المقاوم الذي يتجسد بأبهي صورته وتجلياته في الميدان، تفاهما وتشاوراً وتنسيقاً، ومدى النضج الكبير الذي بلغته قوى المقاومة في إطار غرفة العمليات المشتركة، وتمنح شعبنا نموذجاً رائعاً من العمل الوطني المقاوم القادر على حماية شعبنا وإنجاز مشروع التحرير والعودة بإذن الله.

وفى الختام.. فإن الرؤية الثاقبة تؤكد أن هذه المناورات سيكون لها ما بعدها، أثراً وتأثيراً، فاعلية وحضوراً في الشأن الوطني الفلسطيني، وستسهم في تعزيز مسار التطور اللافت في سياق الإعداد العسكري لقوى المقاومة ودوره الحيوي في ردة الاحتلال وتحقيق أهدافنا الوطنية الكبرى خلال المرحلة القادمة بإذن الله.

"وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا"

لجنة التربية تستقبل وفداً من
المأذونين الشرعيين

الرحمن الجمل، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وهدى نعيم.

واستمعت اللجنة إلى الخطط التطويرية التي تعكف وزارة العمل على تنفيذها خلال الفترة المقبلة في إطار جهودها للتعاطي مع احتياجات المجتمع الفلسطيني، ومواجهة المشكلات الناتجة عن استمرار الحصار.

من ناحيته، استعرض الغصين التحديات التي تواجه وزارة العمل، مؤكداً حرصه على الارتقاء بدور الوزارة في خدمة المواطن الفلسطيني في المرحلة المقبلة.

هموم الموظفين ويعمل على تلبية حقوقهم الوظيفية. يذكر أن مشكلة موظفي العقود تعاني منها العديد من الوزارات الحكومية في غزة، والتي تحتاج إلى موازنات مالية لتثبيت كوادرها العاملة، وفق قانون الخدمة المدنية.

وتبحث التعاون المشترك مع وزارة العمل

هذا وناقشت اللجنة مع وكل وزارة العمل، مشكلة تفاقم البطالة في قطاع غزة بسبب استمرار الحصار، وبحثت معه سبل العمل المشترك في إطار معالجة هموم المواطن الفلسطيني، جاء ذلك خلال زيارة نظمتها اللجنة لوكيل وزارة العمل إيهاب الغصين لتهنئته بمناسبة استلام مهامه وكيلاً للوزارة، بمشاركة النواب: عبد

استقبلت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية وفداً من المأذونين الشرعيين العاملين في المحاكم الشرعية، للاستماع إلى مطالبهم بالتثبيت، وحضر اللقاء رئيس وأعضاء اللجنة النواب: عبد الرحمن الجمل، محمد شهاب، سالم سلامة، وهدى نعيم.

بدوره أكد النائب الجمل؛ حرص لجنته على دعم حقوق المأذونين خاصة مع استمرار بعضهم بالعمل لمدة تزيد عن عشر سنوات على بند العقد، واعدت بالتواصل مع جهات الاختصاص لمعالجة تلك المشكلة.

فيما أشارت النائبة نعيم؛ إلى دور المجلس التشريعي في معالجة مشكلة العاملين على بند العقد والتي عانى منها آلاف الموظفين منذ سنوات طويلة في غزة، مؤكدة أن التشريعي يتابع

النائب أبو راس يستقبل مدير عام المنظمات
غير حكومية بوزارة الداخلية

محلية ودولية لتزويد القطاع الصحي بالمطلوبات اللازمة لمواجهة الجائحة، ومن أجل دعم أبناء شعبنا، وتناول اللقاء العديد من المقترحات والأفكار الهادفة لدعم القطاع الصحي وخاصة آليات التواصل مع المؤسسات المحلية والدولية.

الصحي في قطاع غزة خلال الفترة السابقة؛ ولقاءها مع رجال الأعمال والمؤسسات المعنية بهدف جلب العون والمساعدات للقطاع الصحي بغزة الذي يعاني أصلاً نقصاً حاداً في الأدوية والإمكانات والمستلزمات الطبية جراء الحصار، مؤكداً على أهمية تضافر جهود مختلف الجهات المعنية من مؤسسات

استقبل النائب مروان أبو راس؛ مدير عام المنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية أيمن عايش، وبحث معه سبل دعم القطاع الصحي لمواجهة جائحة كورونا من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية. ولفت النائب أبو راس؛ لجهود اللجنة البرلمانية لدعم القطاع

نائبان: "الركن الشديد" نقلة نوعية للعمل المقاوم ضد الاحتلال



النائب باسم الزعاريير



النائب حسن خريشة

دليل قوة

من جانبه، أكد النائب باسم زعاريير، أن ما يجري على ساحة غزة، من توحيد في جميع النشاطات وخاصة الوطنية منها، إنما يدل على نية حماس تجاه وحدة شعبنا وصب جهودها تجاه تحرير الوطن وطرد المحتل. وقال النائب زعاريير في تصريح له تعليقا على مناورة الركن الشديد: "إن الفصائل تتفهم معنى وجودها بغزة وأنها تعمل لأجل تحقيق أهداف شعبنا، من خلال العمل المقاوم المشترك، موضحاً أن هذا العمل دليل على قدرة شعبنا في تحقيق التوافق والوحدة". وشدد على أن شعبنا يعول على أهلنا في غزة لرفع قضيةهم والعمل على توجيه البوصلة نحو تحرير فلسطين بكل مقدراتها.

وصف النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، المناورة العسكرية التي نفذتها الأجنحة المقاومة بغزة وحملت تسمية "الركن الشديد"، بالنقلة النوعية للعمل المقاوم ضد الاحتلال. وقال خريشة في تصريح له: "إن توحيد الغرفة المشتركة انجاز كبير وخطوة في الاتجاه الصحيح، موضحاً أن غزة تمثل رأس الحربة في محور المقاومة الذي بات مستهدفا من قبل قوى الشر في العالم". وذكر خريشة أن تجميع قوى المقاومة تحت مظلة وطنية واحدة هو انجاز لشعبنا وعلينا أن نبتهج بهذه الخطوة، معرباً عن أمله أن تتبع بخطوات أخرى في الضفة؛ مستدركا بالقول: "مع أن ذلك يبدو بعيدا لاختلاف النهجين".

النائب الخضري: 2021م عام تفعيل التضامن الدولي لرفع حصار غزة

هذا التأثير باستمرار وديمومة تفعيل كل المناصرين من حركات التضامن الدولي المنتشرة في معظم دول العالم ودورها وعملها المؤثر. وبين أن استمرار الحصار مع انتشار جائحة كورونا مع الوضع الصحي والإنساني والحياتي الكارثي في غزة يتطلب تضامنا ومساندة عاجلة لتفعيل هذه الكارثة التي تعيشها غزة وصولاً للعمل على إنهاؤها وإنقاذ غزة. وبين أن الحصار لم يترك جانبا في حياة مليوني فلسطيني يعيشون في غزة إلا وطاله بالتدمير والتخريب والتراجع والتدهور، مطالبا برفع الحصار عن غزة لأنه البوابة الرئيسية، لتجاوز الأزمات الخطيرة الراهنة، وهذا يتطلب جهداً دولياً، وخطة فلسطينية موحدة قادرة على تجاوز هذه الحالة الخطيرة، التي وصلت إليها الأوضاع الإنسانية في غزة.



أطلق النائب المستقل في المجلس التشريعي جمال الخضري، على "2021م" عام تفعيل التضامن الدولي والعربي والإسلامي بأشكاله كافة لرفع الحصار الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة منذ "14" عاماً. ودعا النائب الخضري في تصريح صحفي؛ لإعادة إحياء الحراك الشعبي التضامني في الشارع الأوروبي مع غزة عبر المسيرات والوقفات والتظاهرات والفعاليات والأنشطة، إلى جانب التواصل مع المؤسسات الحقوقية والقانونية وتفعيل جريمة الحصار قانونياً. وأكد الخضري؛ على الأهمية البالغة للحراك الخارجي خاصة الدولي، على كل المستويات الرسمية والشعبية والمؤسسات والبرلمانات، لما له من تأثير مباشر على الاحتلال الإسرائيلي، وقوة

لجنة الداخلية تزور كلية الرباط وتطلع على إجراءات اختيار الشرطيات



منهن بشكل مباشر، بالإضافة لـ "50" أخريات على سلم الاحتياط. وتابع أن اللجنة استمعت من عميد كلية الرباط العميد د. ناصر سليمان لإجراءات اختيار الشرطيات من حيث الفحص الجسدي والمواصفات الجسمانية والمواصفات العلمية والمعرفية، مشيداً بالأسس والقواعد التي وضعتها الكلية لاختيار الشرطيات، مؤكداً أن اللجنة اتفقت مع الكلية وإدارة الشرطة على استمرار التواصل والزيارات للاطلاع على باقي الإجراءات حتى تعيين الشرطيات لأهمية وحساسية هذه الوظيفة. وفي ختام الزيارة شكر رئيس اللجنة مدير عام الشرطة اللواء محمود صلاح، وعميد كلية الرباط العميد ناصر سليمان، وقيادة الشرطة النسائية، الذين رافقوا اللجنة في زيارتها للكلية.

زارت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي كلية الرباط الجامعية للاطلاع المباشر على أداء الكلية وإجراءاتها في اختيار الشرطيات وفق الإعلان الأخير لوزارة الداخلية، وكان في استقبال رئيس وأعضاء اللجنة كلاً من مدير عام الشرطة وعميد الكلية. وقال مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس: "إنه وفقاً للدور الرقابي للتشريعي على أداء السلطة التنفيذية وأجهزتها، فإن لجنة الداخلية والأمن بالتشريعي حرصت على متابعة سير اختبارات وإجراءات اختيار الشرطيات المنوي استيعابهن في صفوف وزارة الداخلية". وأضاف النائب أبو راس: أن اللجنة اطلعت على خطوات اختيار الشرطيات من لحظة الإعلان، حيث تقدم للوظيفة عشرة آلاف متقدمة، وسيتم اختيار "50"

النائب سلامة يشيد بجهود الشرطة النسائية



في الشرطة الفلسطينية من خلال دعمه سواء من الناحية اللوجستية أو بالكادر البشري المدرب. بدورها أطلعت المقدم ريم نوفل، النائب سلامة على أهم إنجازات الشرطة النسائية في الأعوام السابقة وخاصة إنجازات العام المنصرم، موضحة أهم المعوقات التي تعيق مهام وعمال الشرطة النسائية وأهمها نقص الكادر البشري وندرة الموازنات المالية المخصصة لها، وفي نهاية الزيارة شكرت المقدم نوفل، للنائب سلامة، اهتمامه ومتابعته لأداء الشرطة النسائية ومهامها.

أشاد النائب سالم سلامة؛ بجهود ودور الشرطة النسائية في قطاع غزة، جاء ذلك لدى استقباله مديرة دائرة الرقابة والتفتيش في الشرطة النسائية في قطاع غزة المقدم ريم نوفل، وذلك مطلع الأسبوع الجاري بمكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح بالمحافظة الوسطى. وأشار النائب سلامة أثناء اللقاء إلى أن الشرطة النسائية لا يقل دورها عن باقي الأجهزة الأمنية والإدارات الشرطة الأخرى، لافتاً أنها تقوم بدور مهم وتنفذ الكثير من المهام التي توكل إليها وتتطلب وجود العنصر النسائي، مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالعنصر النسائي

النائب الشرافي والمصري يناقشان برامج التشغيل المؤقت للعمال والخريجين



من ناحيته استعرض مدير عام التشغيل إنجازات إدارته العامة خلال العام المنصرم، لافتاً للمشاريع التي قدمتها الوزارة مؤخراً بهدف تخفيف معاناة شعبنا، ومنها لخطة الوزارة خلال العام الجاري "2021م"، وأطلع "أبوريا" النائبين على سير العمل اليومي بالوزارة والمعوقات التي تحول دون تحقيق الإنجازات، وفي نهاية الزيارة شكر نواب الشمال المهندس ماهر أبو ريا على جهوده الطيبة والمباركة في إدارة ملف التشغيل المؤقت مثنين عمله وجهوده وداعين للمزيد خدمة لشعبنا.

ناقش النائبان يوسف الشرافي، ومشير المصري، برامج التشغيل المؤقت للعمال والخريجين في قطاع غزة، جاء ذلك لدى استقباليهما لمدير عام التشغيل بوزارة العمل المهندس ماهر أبو ريا، بمكتب نواب شمال قطاع غزة. بدوره ثمن النائب الشرافي دور وزارة العمل في التخفيف من معاناة الشباب والخريجين رغم الظروف الصعبة التي تمر بها الحكومة وقطاع غزة بسبب الحصار الظالم وجائحة كورونا، في حين أشاد النائب المصري ببرامج الوزارة الهادفة لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني بالقطاع.

لجنة الداخلية تناقش خطتها السنوية لعام 2021م



رئيسي لمتابعة عمل وزارتي الداخلية والحكم المحلي بقطاع غزة ومراقبة أداء الوزارتين. وبين أن الخطة ستعمل على متابعة كل ما يتعلق بوزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة، بهدف تطوير عملها، والمحافظة على الأمن العام سواء أمن الأفراد أو المجتمع، وكذلك متابعة عمل وزارة الحكم المحلي وبلديات قطاع غزة للحفاظ على الشكل العام ومدن وشوارع القطاع من حيث النظافة والتطور العمراني والبنية التحتية وتنظيم الأسواق وغير ذلك من الأعمال والمهام المناطة بالبلديات وفق القانون.

ناقشت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي الفلسطيني خطة عملها للسنة الجارية "2021م"، وذلك أثناء اجتماع دوري عقده مؤخرًا بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، وبمشاركة أعضاء اللجنة النواب: مروان أبو راس، يونس أبو دقة، وسالم سلامة. وأضح مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، أن اللجنة بحثت بنود ومواد الخطة للعام المقبل وتعديلاتها والاضافات المقترحة عليها، لعرضها على رئاسة المجلس التشريعي للموافقة عليها وفقاً للأصول الإدارية، مشيراً أنها تهدف بشكل

النائب الغول: التشريعي أقر ثلاثة قوانين بالقراءة الثانية

أهمية باعتباره يرسي إطاراً قانونياً حديثاً من خلال معالجته لتشرذم النصوص القانونية التي تحكم عمل الكاتب بالعدل، وعالج الكثير من الإشكاليات والعوائق التي يعاني منها الكاتب بالعدل أثناء ممارسة أعمالهم. وبين أن القانون سيساهم في معالجة بعض المسائل والموضوعات التي لم تعالجها القوانين القديمة، بما يواكب التطور في شتى المجالات، وسينعكس إيجاباً على ضبط وتوثيق الحقوق.



أقر المجلس التشريعي الفلسطيني مؤخراً ثلاثة قوانين بالقراءة الثانية مقدمة من اللجنة القانونية وهي: قانون مؤقت بشأن مكافحة جائحة كورونا، وقانون الكاتب بالعدل، وقانون تنظيم وترتيب كاميرات وأجهزة المراقبة، "البرلمان" التقت رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول وأجرت معه الحوار التالي:

قانون مكافحة جائحة كورونا

وقال الغول: "إن قانون مكافحة جائحة كورونا يعتمد على إرساء إطار قانوني جامع ومؤقت للتصدي للجائحة، مشيراً إلى أنه يمنح الجهات التنفيذية جملة من الصلاحيات والتدابير الضبطية للتعامل مع الجائحة في الجوانب الصحية والاقتصادية والمالية والقانونية. وأضاف النائب الغول: أن مشروع القانون حرص على الموازنة بين المصلحة العامة والخاصة، من خلال منح الجهات الحكومية صلاحيات عاجلة للتعامل مع الجائحة، مع إقرار حزمة من المساعدات والاعفاءات الضريبية والرسوم والتسهيلات وضبط الأسعار ومنع الاحتكار.

قانون الكاتب بالعدل

أما بالنسبة لقانون الكاتب بالعدل فقد أوضح الغول: أن القانون يكتسب

اللجنة القانونية تقرر خطتها للعام 2021م



كما ناقشت اللجنة جملة من مشاريع القوانين المطروحة على طاولة عملها خلال المرحلة المقبلة، منها: مشروع قانون التنفيذ المعدل، مشروع قانون التقاعد العام، ومشروع قانون التصديقات. إلى ذلك بحثت اللجنة بعض التقارير الواردة إليها من ديوان الرقابة المالية والإدارية، ووضعت ملاحظاتها عليها تمهيداً لإحالتها لجهات الاختصاص، وهذا واطلعت اللجنة القانونية خلال اجتماعها على مخرجات ورشة العمل الخاصة بهيئة الزكاة الفلسطينية التي حضرها النائب مروان أبو راس، متابعا وممثلاً عن نواب المجلس التشريعي.

أقرت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي خطتها للعام "2021م" وذلك أثناء اجتماع دوري عقده مؤخرًا بحضور رئيسها النائب محمد فرج الغول، ومشاركة أعضاء اللجنة النواب: مروان أبو راس، محمد شهاب، وأحمد أبو حلبية. وأشار رئيس اللجنة النائب الغول، إلى أن لجنته بحثت خلال الاجتماع التعديلات المقترحة في خطة عملها المذكورة وتم اعتمادها بعد مشاورات ومناقشات علمية ومهنية معمقة، لافتاً لمواصلة اللجنة عملها خدمة للمواطنين وللمجتمع الفلسطيني وفق المهام الموكلة إليها بموجب القانون.

قانون العقوبات والتدابير البديلة الصادر بالقانون رقم (3) لسنة 2019م

من هذا القانون، الحق في التظلم لدى المحكمة التي قررت التدبير البديل؛ أو لدى النيابة العامة بحسب الأحوال.

2. للمتهم في حال رفض تظلمه؛ الحق في تقديم تظلم جديد بعد مضي شهر من تاريخ رفض التظلم.

3. تنتهي مدة هذه التدابير البديلة الواردة في المادة (9) في جميع الأحوال بانقضاء ستة أشهر من تاريخ بدء تنفيذها، مالم تحل الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها.

المادة (11)

للقاضي أو لعضو النيابة العامة - بحسب الأحوال - في حالة إخلال المتهم بشروط التدابير البديلة أو امتناعه عن تنفيذها أو إخلاله بها؛ الأمر بحبسه.

الباب الثالث أحكام عامة

المادة (12)

1. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة التي لا تتجاوز ألفي دينار أردني؛ كل من تهرب أو أخل بتنفيذ أي من العقوبات أو التدابير البديلة.

2. يعاقب بالعقوبة ذاتها المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة؛ كل من ساعد شخصاً على الهرب من تنفيذ عقوبة بديلة أو تدبير بديل، أو الإخلال بتنفيذ أي من العقوبات أو التدابير البديلة.

3. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بالغرامة التي لا تتجاوز خمسمائة دينار أردني؛ كل من كلفته الجهة المختصة بمتابعة تنفيذ أي من العقوبات أو التدابير البديلة؛ وأخل بمتابعتها.

في جميع الأحوال المشار إليها أعلاه؛ يجوز استبدال عقوبة الحبس؛ بإحدى العقوبات البديلة طبقاً لأحكام هذا القانون.

المادة (13)

1. تُحدد جهات العمل في خدمة المجتمع وأنواع الأعمال التي تمارس فيها وكذلك برامج التأهيل والتدريب وإجراءات تنفيذها بموجب تعليمات تصدر عن وزير العدل.

2. يصدر وزير الداخلية والأمن الوطني تعليمات يحدد فيها:

أ- الإجراءات اللازمة لتنفيذ عقوبة الإقامة الجبرية، والحالات والأوقات التي يجوز فيها للمحكوم عليه الخروج من محل الإقامة الجبرية.

ب- الإجراءات اللازمة لتنفيذ عقوبة حظر ارتياد مكان أو أماكن محددة، والحالات والأوقات التي يجوز فيها للمحكوم عليه ارتياد المكان أو الأماكن المحظورة.

المادة (14)

يصدر مجلس الوزراء اللوائح والأنظمة والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

2. تحدد المحكمة عند الحكم بالعقوبة المدة التي يتعين خلالها تنفيذ العقوبة البديلة الواردة في البند (7) من المادة (1) من هذا القانون.

المادة (6)

تتابع الجهة المختصة بوزارة الداخلية والأمن الوطني بإشراف النيابة العامة تنفيذ العقوبات البديلة، ويصدر وزير الداخلية والأمن الوطني قراراً بتحديد الجهة المختصة بمتابعة لتنفيذ العقوبات البديلة.

المادة (7)

تختص المحكمة التي أصدرت الحكم أو الأمر بالعقوبة البديلة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بتنفيذها أو إلغائها، وإصدار جميع القرارات والأوامر المتعلقة بها، بعد سماع أقوال النيابة العامة، ولها على الأخص ما يأتي:

1. الأمر بتنفيذ العقوبة الأصلية أو ما تبقى منها أو الإلزام بعقوبة بديلة أخرى في حالة الامتناع عن تنفيذ أي من العقوبات البديلة أو الإخلال بها خلال مدة تنفيذها.

2. الأمر بتمديد المدة التي يتعين خلالها تنفيذ العقوبة البديلة الواردة في البند (7) من المادة (1) من هذا القانون.

3. النظر في التقارير المتعلقة بتنفيذ العقوبات البديلة التي تعرض عليها واتخاذ ما تراه بشأنها، وتكون القرارات والأوامر التي تصدرها المحكمة نافذة فوراً رغم استئنافها.

المادة (8)

تسري على العقوبة البديلة الأحكام المقررة قانوناً للعقوبة الأصلية للجريمة، ولا يخل توقيع العقوبة البديلة بتنفيذ العقوبات الفرعية.

الباب الثاني التدابير البديلة

المادة (9)

1. للقاضي أو لعضو النيابة العامة - بحسب الأحوال - إلزام المتهم بوحدة أو أكثر من التدابير البديلة التالية بدلاً من الحبس الاحتياطي:

أ- الإقامة الجبرية في مكان محدد.

ب- حظر ارتياد مكان أو أماكن محددة.

ت- الحضور لمركز الشرطة في أوقات محددة.

ث- التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معينة.

ج- الخضوع للمراقبة الإلكترونية.

2. تسري على التدابير البديلة الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة، كبديل عن الحبس الاحتياطي، الأحكام المقررة قانوناً للحبس الاحتياطي.

المادة (10)

1. للمتهم الذي يتم إلزامه بأحد التدابير البديلة المنصوص عليها في المادة (9)

تحديد مدة الحبس - عقوبة بديلة أو أكثر من المنصوص عليها في المادة (1) من هذا القانون.

2. للمحكمة عند الحكم بعقوبة الحبس لمدة تزيد على سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات أو السجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات إذا تبين لها من الظروف الشخصية أو الصحية للمحكوم عليه عدم ملائمة تنفيذ عقوبة الحبس أو السجن وفقاً للتقارير التي تطلبها أو تقدم إليها، أن تستبدل بها بعد تحديد مدة الحبس أو السجن عقوبة الإقامة الجبرية في مكان محدد وحدها أو مقترنة بأية عقوبة بديلة أخرى من المنصوص عليها في المادة (1) من هذا القانون.

المادة (3)

لكل محكوم عليه بالحبس لمدة لا تزيد على سنة؛ أن يطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم استبدال عقوبة الحبس بعقوبة بديلة من العقوبات المنصوص عليها في المادة (1) من هذا القانون، وتفصل المحكمة في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة.

المادة (4)

1. يجوز للمديرية العامة للإصلاح والتأهيل؛ الطلب من المحكمة التي أصدرت الحكم؛ أن تستبدل العقوبة الأصلية للمحكوم بها بعقوبة بديلة أو أكثر من المنصوص عليها في المادة (1) من هذا القانون، لمدة تساوي باقي العقوبة أو مجموع العقوبات المحكوم بها، وذلك إذا توافرت في المحكوم عليه الشروط الآتية:

أ. أن يكون قد أمضى نصف مدة العقوبة أو العقوبات المحكوم بها.

ب. أن يكون حسن السيرة والسلوك.

ج. ألا يكون في الإفراج عنه خطر على الأمن العام.

د. أن يكون قد أدى الالتزامات المالية المحكوم بها عليه في الدعوى الجزائية ذاتها.

2. تفصل المحكمة في الطلب بعد سماع أقوال النيابة العامة.

3. تسري بشأن تنفيذ العقوبات البديلة الخاصة بهذه المادة؛ الأحكام الواردة في الفصل الثالث عشر من القانون رقم (6) لسنة 1998م بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل.

المادة (5)

1. مع مراعاة الأحكام الواردة في البند رقم (1) من المادة رقم (1) من هذا القانون تكون مدة تنفيذ العقوبات البديلة المنصوص عليها في البنود من (1) إلى (6) من المادة (1) من هذا القانون؛ مساوية لمدة العقوبة الأصلية للمحكوم بها أو باقي المدة المحكوم بها؛ بحسب الأحوال.

أحدث القانون المذكور بدائل للحبس، هي تلك المحددة في المادة رقم "1" والمادة رقم "9"؛ حيث أجاز للقاضي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المحكوم عليه، أو بناء على طلب مركز التأهيل والإصلاح؛ أن يستبدل عقوبة الحبس بوحدة أو أكثر من العقوبات البديلة. كما أجاز للقاضي وللنيابة العامة استبدال التوقيف الاحتياطي بإحدى التدابير البديلة عن الحبس الاحتياطي. إذا القانون يقرر ميزة للمتهم أو المدان في جميع الأحوال، كما أنه يخفف من تكديس السجون ويساهم في تحقيق الغاية من العقاب. وفيما يلي نص القانون:

الباب الأول

العقوبات البديلة

المادة (1)

للمحكمة عند الحكم بعقوبة الحبس أو السجن أن تستبدل بها عقوبة أو أكثر من العقوبات البديلة الآتية:

1. العمل في خدمة المجتمع، ويكون بتكليف المحكوم عليه وبموافقته؛ بالعمل لصالح إحدى الجهات ذات النفع العام دون مقابل، ويراعى في هذا العمل؛ توافقه مع مهنة المحكوم عليه - ما أمكن - وألا تزيد مدته على سنة، وبما لا يجاوز 45 ساعة عمل فعلي اسبوعياً.

2. الإقامة الجبرية في مكان محدد، وتكون بإلزام المحكوم عليه بعدم مغادرة محل إقامة محدد أو نطاق مكاني معين.

3. حظر ارتياد مكان أو أماكن محددة، ويكون بإلزام المحكوم عليه بحظر ارتياد نطاق جغرافي معين.

4. التعهد بعدم التعرض أو الاتصال بأشخاص أو جهات معينة، ويكون للمحكوم عليه بعدم التعرض مادياً أو قولياً أو غيرها من أشكال التعرض؛ وبمنعه من الاتصال والتواصل بأشخاص أو جهات ذات صلة بالجريمة؛ وذلك بأية وسيلة كانت.

5. الخضوع للمراقبة الإلكترونية، ويكون بمراقبة حركة وتقليل المحكوم عليه إلكترونياً بوحدة أو أكثر من وسائل المراقبة الإلكترونية المتاحة بوزارة الداخلية.

6. حضور برامج التأهيل والتدريب، ويكون بإلزام المحكوم عليه بالخضوع لوحدة أو أكثر من برامج التأهيل والتدريب في المجالات الطبية أو النفسية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الحرفية أو الصناعية لتقويم سلوكه.

7. إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة، ويكون بإلزام المحكوم عليه برد الشيء إلى أصله و/أو جبره و/أو التعويض عنه.

المادة (2)

1. للمحكمة عند الحكم بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تستبدل بها - بعد

مواقف برلمانية دولية

البرلمان الجزائري يصادق على مشروع قانون يمنع الترويج للتطبيع

صادق البرلمان الجزائري على مشروع قانون لمنع الترويج للتطبيع مع الاحتلال عبر وسائل الإعلام والإعلام البديل، والمقدم من النائب أميرة سليم. وكانت النائب سليم؛ قد أعربت عبر صفحتها في "فيسبوك" عن نيتها تقديم مقترح مشروع قانون لمنع الترويج للتطبيع مع الكيان الصهيوني عبر وسائل الإعلام والإعلام البديل، وقالت: "إن هذا المشروع القانوني ينطلق من مواقف الدولة الجزائرية الراضة للتطبيع مع الاحتلال خاصة وأن التطبيع قد مس بصفة خطيرة قضية الصحراء الغربية بطريقة المساومة السياسية، بتبويرات تجارية وصفقات مشبوهة".

وأكدت النائب سليم أن مقترح القانون يؤكد على الثوابت الجزائرية خاصة الموقف الثابت من القضية الفلسطينية، مشيرة إلى أن مشروع القانون يعاقب بالسجن لمدة "15" عاماً لمن يروج للتطبيع مع الاحتلال.

البرلمان الأردني ينتخب أعضاء لجنة فلسطين النيابية

استكمل مجلس النواب الأردني، انتخاب أعضاء لجانته الدائمة، والبالغ عددها "15" لجنة، من بينها لجنة فلسطين التي تم انتخاب أعضائها النواب على النحو التالي: فايز بصبوص، عبد المحسيري، أمغير الهملان الدعجة، راشد الشوحه، أحمد السراحنة، محمد الظهراوي، رائد الظهراوي، محمد الخلايلة، محمد أبو صعيك، حسن الرياطي، وحازم المجالي.

وجرى لاحقاً انتخاب محمد الظهراوي رئيساً للجنة، الجدير ذكره أن اللجنة كان يرأسها النائب الراحل يحيى السعود -رحمه الله- وكان صاحب مواقف متقدمة في خدمة القضية الفلسطينية.

رئيس لجنة فلسطين بالبرلمان الأردني: نحن مع فلسطين وسنواصل دعمها

أكد رئيس لجنة فلسطين النيابية في البرلمان الأردني النائب محمد الظهراوي، أن اللجنة ستواصل البناء الإيجابي تجاه دعم القضية الفلسطينية، انسجاماً مع المواقف الثابتة للملك عبد الله الثاني، وأنها ستواصل عملها في بذل المزيد من الجهود لصالح القضية وشعبها الشقيق.

وأوضح الظهراوي، أن لجنة فلسطين النيابية ترفض أية طروحات من شأنها المساس بأمن الأردن باعتباره خط أحمر، وترفض أية طروحات أو خطوات من قبل الاحتلال أو تلك الجهات الداعمة له، مشدداً على أن القضية الفلسطينية ثابتة أردني مركزي يتربع على أعلى سلم الأولويات.

برلماني تركي: صفقة القرن خيالة

أكد رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفلسطينية التركية، وعضو الهيئة التنفيذية لرابطة "برلمانيون لأجل القدس"، النائب حسن توران، أن صفقة القرن هي خيالة القرن، وتركيا لا يمكن أن تسمح بتنفيذها أو القبول بها، منوهاً أن بلاده قد أظهرت موقفاً واضحاً منها وهو الرفض.

وأوضح توران، خلال ندوة نظمتها الرابطة، بعنوان "لماذا لن تتخلى تركيا عن فلسطين؟"، أن سعي بعض الدول العربية لتسويق صفقة القرن لا يعطي شرعية لها، مشدداً على أن الصفقة هي خطة لسرقة الأراضي الفلسطينية.

وبيّن توران، أن اتفاقيات التطبيع الأخيرة بين الدول العربية والاحتلال مرفوضة، ومنافية للمنطق ومهينة لتلك الدول؛ لأنها لن تحصل على أي مكاسب مقابلها، وتشجع اعتداءات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، مبيّناً أن الدفاع عن فلسطين واجب على تركيا والأمة العربية والإسلامية كلها.

برلماني إندونيسي: لا تطبيع مع الاحتلال

قال رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في البرلمان الإندونيسي ونائب رئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس، الدكتور فضلي زون، إن الاحتلال ضغط كثيراً على إندونيسيا؛ لإرغامها على تطبيع العلاقات معها، بينما عرضت الولايات المتحدة ملياري دولار أمريكي لتحسين الأوضاع الاقتصادية مقابل ذلك.

وأكد زون أن الرئيس الإندونيسي ووزير الخارجية والبرلمان وكل مكونات النظام السياسي الإندونيسي قد رفضوا بشكل واضح فكرة تطبيع العلاقات مع الاحتلال، مشيراً إلى أن التطبيع سيكون مفيداً للاحتلال فقط، وسيعتبر نصراً ساحقاً له، ونكسة لحقوق الشعب الفلسطيني وللعدالة الدولية.

وقال: "من المستحيل أن تطبيع جاكارتا العلاقات مع الاحتلال، لأن ذلك يخالف الدستور الإندونيسي"، معتبراً أن التطبيع شجع الاحتلال على الاستمرار في انتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني.

البرلمان العربي يدعو لحماية فلسطين من الاستيطان

طالب رئيس البرلمان العربي عادل العسومي؛ المجتمع الدولي برفض مشروع القانون العنصري لتسوية وتمويل البؤر الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد موافقة كنيست الاحتلال على القراءة الأولى لمشروع هذا القانون.

وأكد العسومي - في خطابات وجهها للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ورئيس البرلمان الأوروبي - رفض البرلمان العربي لمشروع القانون باعتباره تحدياً صريحاً لقرارات الشرعية الدولية.

وطالب المجتمع الدولي بضرورة تحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية، واتخاذ إجراءات حازمة لحماية حقوق الشعب الفلسطيني، والتصدي لهذه القرارات العنصرية والمعادية لحقوق الإنسان، والتي تنتهك القانون الدولي وتتحدى قرارات الشرعية الدولية.

نواب الوسطى يلتقون رئيس بلدية البريج



الإمكانات والاحتياجات مثل السيارات والدرجات النارية وزيادة طاقم العاملين حتى يتسنى لهم إنجاز المهام اليومية بشكل أسرع، من ناحيته أكد النائب سلامة؛ أنه سيتابع احتياجات المباحث مع جهات الاختصاص.

النائب عبد الرحمن يستقبل وفداً من أهالي النصيرات

إلى ذلك استقبل النائب عبد الرحمن الجمل، وفداً من أهالي النصيرات المتضررين من إنشاء مقبرة النصيرات الجديدة، وشرح الوفد تخوفات الأهالي الناتجة عن تدشين المقبرة الجديدة المجاورة لبيوتهم ولمؤسسات حيوية أخرى، من ناحيته أشار النائب الجمل، إلى أنه تم رفع قضية المقبرة للجهات الحكومية المعنية ومنها؛ وزارة الحكم المحلي وبلدية النصيرات، وجهات أخرى بهدف معالجة الأمر ووضع الحلول المناسبة، منوهاً أنه مستمر بمتابعة الأمر مع تلك الجهات.

المواطنين، وناقشوا إمكانية إيجاد فرص عمل للخريجين. بدوره اطلع المهندس الغصين؛ وفد النواب على أهم إنجازات وزارة العمل سواء إنجاز المشاريع التشغيلية أو ما يتعلق بمشاريع الخريجين وسياسة الحد من البطالة موضحاً أهم المعوقات التي تعترض العمل في الوزارة، شاكراً للنواب متابعتهم لقضايا المواطنين وهمومهم.

النائب سلامة يستقبل مدير مباحث الوسطى

هذا واستقبل النائب سالم سلامة؛ مدير مباحث المعسكرات الوسطى الرائد مدحت أبو رحمة، وأستمع منه للمعوقات التي تعترض عمل المباحث وإنجاز المهام اليومية، شاكراً لهم الجهود المبذولة بهدف حماية المواطنين وممتلكاتهم. بدوره قدم أبو رحمة؛ شرحاً عن أهم الإنجازات التي حققها فريق عمل المباحث بالمحافظة الوسطى خلال العام المنصرم، منوهاً أنهم بحاجة ماسة لبعض

ناقش نواب المحافظة الوسطى قضايا وهموم المواطنين مع رئيس بلدية البريج المهندس أيمن دويك؛ وضم الوفد كلاً من النواب: سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم. وأشاد النواب بجهود البلدية وتقديمها الخدمات للمواطنين بهدف التخفيف من معاناتهم اليومية؛ وناقش النواب مشروع الصرف الصحي في منطقة حي النهضة في البريج، بدوره رحب رئيس البلدية بالنواب شارحاً جهود البلدية ومشاريعها والخدمات التي تقدمها للمواطنين، مؤكداً اهتمام البلدية بكل القضايا محل النقاش.

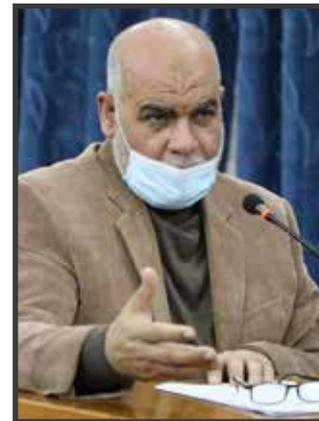
وزيرون وكيل وزارة العمل

وعلى صعيد آخر زار وفد من نواب الوسطى وكيل وزارة العمل المهندس إيهاب الغصين؛ بمكتبه بمقر الوزارة، وضم الوفد النواب: سالم سلامة، عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم، وأشادوا بالجهود التي تبذلها الوزارة ومشاريعها التشغيلية الهادفة لخدمة

النائب العبادسة: دعوة فريدمان لزيادة الاستيطان انحياز أمريكي للاحتلال

عرف دبلوماسي، مؤكداً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي ظهير للاحتلال وهي التي تدعمه بكل السبل، ومواقف الرئيس الأمريكي ترامب تجاه هضبة الجولان ومدينة القدس وصفقة القرن خير دليل على الانحياز الأمريكي للسافر للاحتلال الصهيوني.

ودعا النائب العبادسة؛ إلى ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية بهدف الوقوف صفاً واحداً أمام سياسة الاحتلال الاستيطانية ضد شعبنا الفلسطيني وضرورة وحدة شعبنا خلف المقاومة والاستمرار في الحفاظ على القيم الأساسية والثوابت المرتبطة باعتبار كل فلسطيني لشعبنا والاحتلال إلى زوال.



التي نسمع منه تصريحات أمريكية منحازة للاحتلال هناك كثير من المواقف التي قام بها السفير "فريدمان" بعيداً عن أي

أدان النائب يحيى العبادسة؛ تصريحات السفير الأمريكي لدى الاحتلال "ديفيد فريدمان" الداعية لزيادة وتيرة الاستيطان وتوسيع البناء في المستوطنات، مؤكداً أنها تمثل انحيازاً أمريكياً جديداً صارخاً لدولة الاحتلال بعيداً كل الأعراف السياسية والدبلوماسية.

وقال النائب العبادسة في تصريح صحفي: "السفير الأمريكي ينافس المستوطنين في التطرف ضد شعبنا الفلسطيني والعداء له، لذلك لا يصنف أنه محايد أو يمثل أي دبلوماسية في النهاية هو مستوطن قدر يقوم بكل الأدوار التي يقوم بها المستوطنين ضد شعبنا". وأضاف هذه ليست المرة الأولى